



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

القائمة القومية للدراسات

قائمة ببيولوجرافية عن موضوع

الضرائب

وخلاصة توصيات الدراسات

نشرة شهرية

العدد الرابع والخمسون بعد المائة،

أبريل ٢٠١٩

المحتوى

٢مقدمة
٤خلاصة توصيات الدراسات
٨الدراسات باللغة العربية
١٧كشاف المؤلف

مقدمة

تمثل القاعدة القومية للدراسات عن مصر ثمرة رصد وتجميع وتوثيق للدراسات* التي تتناول موضوعات وبحوثا تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، سواءً صدرت عن هيئات أو مؤسسات أو مراكز بحوث مصرية أو إقليمية أو دولية.

ونشرة القاعدة القومية للدراسات عن مصر هي شكل من أشكال الإعلام الجاري، تهدف إلى إمداد المستفيد بصفة دورية بحاجته من الدراسات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه.

وتصدر النشرة شهريا، وتضم في كل عدد موضوعا من الموضوعات المتعلقة بفضايا دعم القرار والتنمية، والموضوعات المهمة التي تكون محل اهتمام متخذي القرار داخل جمهورية مصر العربية.

وتحتوي النشرة في هذا العدد على (١٨) بيان دراسة باللغة العربية في موضوع **الضرائب**، والمتاحة على قاعدة بيانات الدراسات عن مصر خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨، كما تقدم النشرة خلاصة توصيات هذه الدراسات والتي صدرت عن الجهات البحثية التالية: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، معهد التخطيط القومي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، كلية التجارة بجامعة عين شمس، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، دار التعليم الجامعي، مركز الخبراء الدوليين للتدريب والبحوث والدراسات العلمية.

وقد تم ترتيب الدراسات في النشرة ترتيبا هجائيا وفقا للعنوان، مع تجاهل الألف واللام في الترتيب، وتضم النشرة في نهايتها كشافاً بأسماء المؤلفين مرتباً هجائياً وفقا لاسم المؤلف، وترتبط كل دراسة برقم مسلسل يحدد رقم التسجيل بالنشرة.

*تضم كل نتاج بحثي يحصره المركز بشرط أن يتبع أسلوباً علمياً ممنهجاً، ويصل إلى عدد من النتائج والتوصيات سواء عُرض في شكل دراسة بحثية أو أوراق مؤتمرات أو مقالات بحثية أو غيرها.

وتشتمل البيانات الوصفية لكل دراسة على العناصر التالية:

الرقم المسلسل
العنوان
اسم المؤلف
اسم الناشر
سنة النشر
رقم الطلب
عدد الصفحات
المستخلص

والجدير بالذكر أن جميع الدراسات الواردة في هذه النشرة متوقّرة بمكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمن يُهمُّه الاطلاع عليها.

الإدارة العامة للمكتبة

أولاً: خلاصة توصيات الدراسات

- ١- تطوير ضريبة الدخل من خلال وجود ضريبة تصاعديّة وشرائح تتماشى مع تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، ورفع العبء عن محدودى الدخل على أن تكون المساهمة طبقاً لمبدأ المقدرة على الدفع.
- ٢- إصلاح الهيكل الحالي لضريبة المرتبات والأجور، والعمل على حل مشكلة العلاوات الخاصة عند ضمها إلى المرتب الأساسي.
- ٣- الإسراع نحو تحصيل المتأخرات الضريبية عن طريق الحوافز والمزايا المشجعة لأداء تلك المتأخرات لزيادة الموارد المالية للدولة.
- ٤- يجب إعادة فرض ضريبة على التركات (الإرث)، ويقترح حداً أدنى للثروة الخاضعة للضريبة ٢٠ مليون جنيه، وقيمة الضريبة نسبة ثابتة ٥٪، وهذه الضريبة يمكن ألا تشكل صعوبة كبيرة في تحصيلها بسبب ضرورة تسجيل الشركة لنقل ملكيتها للورثة.
- ٥- يجب فرض ضريبة على صافي الثروة ويطلق عليها ضريبة (تضامن اجتماعي) وذلك مرة واحدة، ويحد أدنى لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه، وبنسبة ثابتة ٥٪، وبدون إعفاءات، وذلك لتبسيط إدارة وتحصيل هذه الضريبة.
- ٦- القيام بفرض ضريبة الكربون لكونها وسيلة اقتصادية مهمة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، وذلك من خلال دورها في استخدام الطاقة، فهي أداة أكثر فعالية في ترشيد الوقود الأحفوري عن أدوات أخرى، والتدرج في تطبيقها مع التباين في سعرها بالنسبة للقطاعات والفئات المختلفة.
- ٧- إجراء الدراسات اللازمة لتحديد مدى العلاقة بين سعر ضريبة الكربون والمستهدفين منها من ناحية، ونسبة التخفيض في الكميات المستهلكة من الوقود، ومن ثمّ نسبة التخفيض في كمية الانبعاثات من ناحية أخرى، ودراسة علاقة هذه الضريبة بالضرائب الحالية على الوقود، والتي من الأنسب أن تحل محلها ضريبة الكربون.
- ٨- في بداية تطبيق ضريبة الكربون يمكن الجمع بينها وبين الأدوات الأخرى، مثل: إعطاء حوافز لمنتجاتى ومستهلكى مصادر الطاقة المتجددة، وفرض ضريبة على ملكية وسائل النقل الأكثر استهلاكاً للوقود، بحيث يتفاوت سعر الضريبة تبعاً لنوع الوقود المستخدم، وفرض رسوم على الواردات ذات المحتوى الكربوني المرتفع، وذلك من أجل تحقيق هدف الحد الأقصى المسموح به من الانبعاثات.

- ٩- إنشاء وحدة أو كيان مستقل لتقييم السياسات الضريبية، وتحليل وتقدير الآثار المتوقعة لأي ضريبة جديدة أو تعديل ضريبي وذلك قبل فرض الضريبة وبعده، واستخدام الأساليب والمنهجيات المتطورة في التقييم، والاسترشاد بالنتائج في تصميم الإصلاحات الضريبية المطلوبة.
- ١٠- إلغاء ضريبة العقارات المبنية بالكلية، وإصدار ضريبة العقارات غير المستغلة بدلا منها؛ لأنها الأقرب في تحقيق الهدف منها، وهو حل مشكلة الإسكان بالقضاء على ظاهرتي الشقق بلا سكان وتصنيع أراضي البناء.
- ١١- ضرورة التركيز في دراسة تجارب الدول الأخرى، وخاصة النامية، والتي تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مع مصر، وذلك في الجانب الخاص بتطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى يمكن الاستفادة من هذه التجارب.
- ١٢- ضرورة الاهتمام بالجانب الخاص بتنمية الصادرات وتشجيعها، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق معدلات لضريبة القيمة المضافة تحقق القيمة الصفرية، مع إعفاء السلع الاستثمارية والمواد الخام من هذه الضريبة، وذلك لتشجيع التصدير.
- ١٣- لا بد من الحذر من اتخاذ إجراءات تحديد مستويات أسعار ضريبة القيمة المضافة، وذلك حتى لا تؤثر بشكل كبير وضار على معدلات التضخم في السوق المحلية في مصر، ويمكن قياس أثر تطبيق هذه الضريبة من خلال إجراء تحليل النتائج على معدلات الزيادة في التضخم محليا على المديين القصير والمتوسط.
- ١٤- إعادة هيكلة الجهاز والإدارة الضريبية في مصر؛ حتى لا تمثل عائقا في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، مع تدريب وتأهيل الكوادر البشرية القائمة على عملية تحصيل الضريبة، حتى تكون قادرة على تفعيل منظومة الضريبة بشكل صحيح وفعال.
- ١٥- يجب نشر الوعي بأهمية ضريبة القيمة المضافة في المجتمع، وفي الخاضعين لوعاء الضريبة بشكل خاص، وذلك لتقليل مشكلة التهرب الضريبي.
- ١٦- الانحياز للضريبة المباشرة على حساب الضريبة غير المباشرة، مع استخدام الإصلاحات الضريبية التي تؤدي أيضا في ذات الوقت إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، وأن يقتصر الإصلاح في الضريبة غير المباشرة على توسيع الوعاء الضريبي ليكون على السلع والخدمات كافة.

١٧- أن تستخدم الضريبة غير المباشرة - خاصة الضريبة على القيمة المضافة - في تحقيق العدالة في توزيع النفقات العامة، كما هو الحال في تشييد الطرق وصيانتها، وتوفير البنية التحتية للطرق باستخدام مبدأ المنفعة.

١٨- أهمية وضع نظام ضريبي خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء في الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، ويكون العبء الضريبي فيها معقولا، وحافزا على رفع نسبة الالتزام الضريبي، مما يعيد الانضباط للمنظومة الضريبية.

١٩- أن يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق منح إعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة معينة وفي حدود ضيقة لبعض الأنشطة الجديدة التي يحتاج إليها الاقتصاد المصري.

٢٠- ضرورة إنشاء مركز لكبار الممولين يتم من خلاله التخفيف عن المركز الضريبي الحالي، حتى يتم فحص ملفات كبار الممولين بشكل سنوي دون تراكم.

٢١- ضرورة الإسراع بإنشاء المجلس الأعلى للضرائب المنصوص عليه في قانون الضرائب على الدخل، والمنوط به القيام بدراسة القوانين واللوائح المنظمة لشؤون الضرائب على اختلاف أنواعها، واقتراح تعديلها بالتعاون مع الحكومة والجهات الإدارية المختصة.

٢٢- تطبيق الضرائب التصاعدية على الشركات بدلا من الضرائب النسبية والتي أصبحت ٢٥٪؛ لأنها أكثر تحقيقا للعدالة الرأسية بين الممولين.

٢٣- إعادة تقييم الإعفاءات والتسهيلات الضريبية، والتي تكون غالبا في صالح أصحاب الدخل المرتفعة، وهو ما يسمح بخفض معدلات الضرائب على الدخل، مع توزيع أكثر عدالة للدخل، والتقليل من تعقيد النظام الضريبي وتكاليف التحصيل.

٢٤- مراجعة التسهيلات الممنوحة للضرائب على الأرباح الرأسمالية؛ للإعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة لبعض أنواع الأوعية الادخارية تؤدي إلى انحراف في تخصيص الموارد، وتفيد بشكل أساسي أصحاب الدخل المرتفعة.

٢٥- تعديل الوزن النسبي للهيكل الضريبي من الضرائب على الدخل للأفراد والشركات تجاه الضرائب العقارية والضرائب على الاستهلاك، فالضرائب على الدخل من أكثر الضرائب تأثيرا على استخدامات العمل والإنتاجية والتراكم الرأسمالي، والانتقال إلى الضرائب على الاستهلاك والضرائب العقارية، وذلك لزيادة النمو.

ثانياً: الدراسات باللغة العربية

١	العنوان
إصلاح السياسة الضريبية في مصر [مؤتمر الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة]	اسم المؤلف
مصطفى محمود عبد القادر	اسم الناشر
المركز المصري للدراسات الاقتصادية	سنة النشر
٢٠١٦	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
٢٨ ص	المستخلص
<p>تتناول هذه الدراسة مراجعة النظام الضريبي الحالي في مصر في ضوء أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها في السياسة الاقتصادية في الأونة الأخيرة التي بدأت في سنة ٢٠٠٥ لمحاولة البناء عليها، وبيان أهم المشكلات التي يواجهها الإصلاح الضريبي في مصر، والتي تعتبر تحدياً أمام السياسة الضريبية والإصلاح الاقتصادي في مصر، ويمكن أن تؤدي إلى الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي والعدالة الضريبية، وتوفير أساس للحوار حول دور السياسة الضريبية في توفير الاستدامة المالية، وتعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، والعدالة الاجتماعية.</p>	

٢	العنوان
إمكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر [بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦]	اسم المؤلف
نيفين كمال حامد	اسم الناشر
معهد التخطيط القومي	سنة النشر
٢٠١٦	رقم الطلب
ب/٣٣٦	عدد الصفحات
ص ٩٥ - ١١٥	المستخلص
<p>تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى حاجة مصر إلى تطبيق ضريبة الكربون بها، وذلك من خلال التعرف على ماهية ضريبة الكربون، والأساس الاقتصادي لفرضها وعلاقتها بالضرائب الأخرى على الوقود ودوافع فرضها، والآثار المتوقعة لفرضها ومحددات تصميمها وسعرها الأمثل، وذلك في ضوء تجارب الدول التي طبقتها، أو الدول التي في الطريق إلى تطبيقها.</p>	

٣	العنوان
الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر [بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦]	اسم المؤلف
إبراهيم العيسوي	اسم الناشر
معهد التخطيط القومي	سنة النشر
٢٠١٦	رقم الطلب
ب/٣٣٦	عدد الصفحات
ص ١٨ - ٦٢	المستخلص
<p>انطلاقاً من شيوع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر في أكثر من ١٥٠ دولة، ومن تكاثر توصيات خبراء الضرائب والمالية العامة بتطبيق هذه الضريبة في مصر، ومن تكرار إعلان وزارة المالية عن عزمها على إحلال هذه الضريبة محل الضريبة العامة على المبيعات، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم ضريبة القيمة المضافة في مصر من حيث المزايا والعيوب، مع الاسترشاد بخبرات الدول الأخرى في تطبيقها، كما قامت الدراسة بتقييم أداء الضريبة من زاوية قدرتها على تعويض النقص في الضرائب الجمركية، وهو ما كان ضمن مبررات تطبيقها في مصر وفي دول أخرى</p>	

٤	العنوان
الثروة العقارية والتسجيل العيني: منظور معلوماتي	اسم المؤلف
خالد دربالة	اسم الناشر
المركز المصري للدراسات الاقتصادية	سنة النشر
٢٠١٨	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
٣٧ ص	المستخلص
<p>تلقي الدراسة الضوء على الثروة العقارية بجمهورية مصر العربية وحركات تداول الملكية المرتبطة بهذا المكون من بيع وشراء المفرد العمراني، وذلك بهدف وضع إطار عملي قابل للتنفيذ لتفعيل هذه الثروة داخل منظومة النشاط الاقتصادي للدولة، عن طريق تطوير آليات تسجيلها بما يسمح بوضع نظام لمراقبة حركات إنشاء وتداول ملكية الثروة العقارية بمصر، وبالتالي تحويل هذه الحركات من نشاط اقتصادي غير منظور لا يمكن قياسه وتقييمه وتوجيهه إلى نشاط اقتصادي منظور قابل للقياس والتقييم والتوجيه، ومن ثم تحصيل الإيرادات السيادية للدولة والواجب تحصيلها من هذه الثروة سواء كانت رسوما أم ضرائب، وتنتهي الدراسة بوضع إطار ومقترح لتنفيذ آلية ممكنة للتسجيل العقاري بما يحقق الأهداف المرجوة منه بشقيه الرقابي والاقتصادي.</p>	

٥	العنوان
حدوى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر وعلى حركة التجارة الخارجية المصرية [مصر المعاصرة، س١٠٦، ٥٢٠٤، أكتوبر ٢٠١٥]	اسم المؤلف
مرتضى محمد صلاح الدين	اسم الناشر
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع	سنة النشر
٢٠١٥	رقم الطلب
د/مصر المعاصرة	عدد الصفحات
ص ص ٤٢١ - ٤٥٥	المستخلص
<p>إن مصر تتجه نحو تطبيق واعتماد ضريبة القيمة المضافة، وذلك كمحاولة لزيادة الإيرادات العامة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض الحقائق الخاصة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الجانب الاقتصادي والتنظيمي والاجتماعي، مع التعرض لحركة التجارة للصادرات والواردات والسلع والخدمات، والآثار السلبية التي يمكن أن تظهر مع تطبيق هذا النوع من الضرائب، مع الاستفادة من الإجراءات والسياسات التي اتبعتها بعض الدول عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة لزيادة فاعليتها وتقليل الآثار السلبية لها.</p>	

٦	العنوان
حالة الأنظمة الضريبية (مصر - تونس)	اسم المؤلف
هبة خليل، عبد الجليل البدوي	اسم الناشر
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	سنة النشر
٢٠١٤	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
٩٨ ص	المستخلص
<p>تناقش هذه الدراسة الدور الاجتماعي للنظام الضريبي في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وإعادة توزيع الثروة من جانب آخر، وتطرح الدراسة أهم ملامح النظام الضريبي المصري، وأهم الضرائب المفروضة، وأسعار الضرائب، وتناقش أيضا تفاعل المواطنين والتزامهم بالضريبة، كما ترصد حال النظام الضريبي المصري، وأنواع الضرائب ونسب مساهمتها في الموارد العامة، وتتطرق أيضا إلى السياسة الاقتصادية والمالية، وتقدم رؤية نقدية للإصلاحات التي طرأت على النظام الضريبي، وتناقش أهم إشكاليات النظام الضريبي، عارضة أهم البدائل التي لا تزال غائبة عن الخطط الحكومية والسياسات المالية.</p>	

٧	العنوان
دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام)	اسم المؤلف
سهير أبو العينين	اسم الناشر
معهد التخطيط القومي	سنة النشر
٢٠١٣	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
١٥٤ ص	المستخلص
<p>تتناول الدراسة دور السياسة المالية في تحقيق النمو وعدالة توزيع الدخل، وتركز بصفة خاصة على الضرائب والاستثمار العام، وتتناول أيضا أثر كل من الضرائب والاستثمار العام في مصر على النمو وتوزيع الدخل، والتعارض الذي يمكن أن يظهر بين هذين الهدفين، وكيف يمكن الوصول إلى التوازن بينهما بغرض التوصل إلى أنسب وأفضل السياسات التي تحقق أكبر قدر من التوازن بين النمو والعدالة.</p>	

٨	العنوان
دور الضرائب في علاج الموازنة العامة للدولة [أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الاقتصادي، المؤتمر السنوي الثامن عشر، وحدة إدارة الأزمات، كلية التجارة بجامعة عين شمس، ٢٣ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣]	اسم المؤلف
حسن عبد الله علي سالم	اسم الناشر
كلية التجارة بجامعة عين شمس	سنة النشر
٢٠١٣	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
٢١ ص	المستخلص
<p>نظرا لأهمية الضرائب فقد سعت الدول إلى تطويرها بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية والتي تفرض الاندماج في المركب الاقتصادي وما يسبقه من تحديث الهياكل الضريبية في طريق ملاءمة التشريعات والأنظمة المالية والضريبية لتصبح أكثر مواكبة واندماجا مع النظام العالمي. لذلك تتناول الدراسة مشاكل التطبيق الحالي لقانون الضريبة العامة على المبيعات، وماهية وخصائص الضريبة على القيمة المضافة، ثم مزايا الضريبة على القيمة المضافة، وتنتهي الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها الانتقال من الضريبة العامة إلى الضريبة على القيمة المضافة وهو الاتجاه المنطقي لتطور الضريبة تمشيا مع اتجاهات الدولة.</p>	

٩	
العنوان	دور الضرائب في علاج عجز الموازنة وتحقيق العدالة الاجتماعية (ورقة عمل) [أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الاقتصادي، المؤتمر السنوي الثامن عشر، وحدة إدارة الأزمات، كلية التجارة بجامعة عين شمس، ٢٣ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣]
اسم المؤلف	لطيفة عبد العاطي حسن
اسم الناشر	كلية التجارة بجامعة عين شمس
سنة النشر	٢٠١٣
رقم الطلب	ملف إلكتروني
عدد الصفحات	٦ ص
المستخلص	تعمل هذه الدراسة إلى التطرق إلى دور الضرائب في علاج عجز الموازنة بشكل سريع وتحقيق العدالة الضريبية، حيث تتناول الدراسة هذه القضية في عدة محاور: المحور الأول يتناول عجز الموازنة العامة للدولة كظاهرة اقتصادية تحدث على المستوى العام للدولة، والمحور الثاني يتناول كيفية مواجهة هذا العجز، أما المحور الثالث فيتناول الإصلاح المالي والذي يرتبط بالتعديلات الضريبية، والمحور الرابع يتناول التحديات الاقتصادية التي واجهت الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

١٠	
العنوان	السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر
اسم المؤلف	عبد الفتاح الجبالي
اسم الناشر	المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
سنة النشر	٢٠١٤
رقم الطلب	ملف إلكتروني
عدد الصفحات	٨٠ ص
المستخلص	تعتبر الضرائب إحدى الآليات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، بحيث يتحمل الفرد ما يخصه من أعباء عامة بما يتناسب مع مقدرته التكليفية، دون إخلال بالتوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وتعتبر أيضا من أهم العوامل المؤثرة على القدرات الاقتصادية والتنافسية للدولة، لما لها من تأثير كبير على أداء جميع القطاعات الفاعلة في المجتمع. وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور: أولا العدالة الاجتماعية وأوضاع الفقراء في مصر، وثانيا تطور الإيرادات العامة وسمات الهيكل الضريبي المصري، وأخيرا نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في مصر.

١١	
العنوان	الضرائب العقارية أم ضرائب العقارات غير المستغلة؟: علاج مشكلة الإسكان بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي [مصر المعاصرة، س١٠٦، ٥٢٠ع، أكتوبر ٢٠١٥]
اسم المؤلف	عصام عمر أحمد مندور
اسم الناشر	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
سنة النشر	٢٠١٥
رقم الطلب	د/مصر المعاصرة
عدد الصفحات	ص ص ٣١٩ - ٢٨٥
المستخلص	تتمثل مشكلة الدراسة في قيام الدولة عن طريق السياسات غير المدروسة بإلغاء قوانين للضرائب العقارية، وإصدار قوانين أخرى بهدف المساهمة في علاج مشكلة الإسكان عن طريق حث أصحاب العقارات الشاغرة أو غير المستعملة على تأجيرها، لكنها لم تنجح في تحقيق هذا الهدف. وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى علاج لمشكلة الإسكان في مصر يكون غير مكلف وفي أسرع وقت ممكن، وذلك بالاعتماد على كفاءة وحسن استغلال الموارد المتاحة المهذرة في المجتمع والمتمثلة في الأراضي الصالحة للبناء غير المستغلة، كما تهدف إلى تقييم أهم أسباب ومجاور وسياسات العلاج من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي، مع التركيز على بيان مدى أفضلية ضريبة العقارات غير المستغلة المقترحة كأداة بديلة لضريبة العقارات المبنية المفروضة من قبل الدولة في علاج المشكلة.

١٢	
العنوان	الضريبة على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية: المفاهيم وإمكانات ومشكلات التطبيق في مصر [بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦]
اسم المؤلف	سهير أبو العينين
اسم الناشر	معهد التخطيط القومي
سنة النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	ب/٣٣٦
عدد الصفحات	ص ص ٦٣ - ٩٤
المستخلص	في سياق الضرائب على الثروة كان لمصر تجربة في فرض ضرائب على التركات وعلى الأيلولة، لكنها ألغيت في سياق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات، وتستدعي الظروف الحالية إعادة فرض هذه الضريبة. وتبحث هذه الدراسة في إمكانية وجود مساحة للإصلاح الضريبي في مصر في مجال الضريبة على الثروة، وتبدأ باستعراض بعض المفاهيم الخاصة بالضرائب على الثروة، والتطور التاريخي والجدل حول هذه الضريبة، كما تقوم باستخلاص دروس مستفادة من تجارب بعض الدول.

١٣	العنوان
الضريبة على القيمة المضافة في مصر	اسم المؤلف
عبد المنعم لطفي	اسم الناشر
المركز المصري للدراسات الاقتصادية	سنه النشر
٢٠١٦	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
٢٧ ص	المستخلص
<p>قامت الحكومة المصرية بإدخال تعديل جذري على المجموعة الاقتصادية، وذلك بهدف مواصلة تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي الساعي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعزيز مستوى التشغيل، وأحد أهم دعائم هذا الإصلاح الاقتصادي وهو إصلاح السياسة المالية العامة، حيث إن إحدى الخطوات المهمة هي تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة عوضاً عن نظام ضريبة المبيعات الحالي. وفي هذا الإطار تناقش الدراسة هيكل ضريبة المبيعات في مصر، والذي يتسبب في مشكلات مهمة مثل التشوهات الاقتصادية، والتراكم الضريبي، وعدم عدالة النظام الضريبي نتيجة إعفاء العديد من الأنشطة من ضريبة المبيعات، وخاصة في قطاع الخدمات.</p>	

١٤	العنوان
فاعلية العقوبات في قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للحد من الاقتصاد الخفي في مصر [المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين (إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية)، القاهرة، ٢٠١٤]	اسم المؤلف
عمر أحمد صبري	اسم الناشر
الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب	سنه النشر
٢٠١٤	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
ص ١ - ٣٢	المستخلص
<p>تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة تهدد اقتصادياتها وتتمثل في الاقتصاد الخفي، ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب تلك الدول، وفي بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي. وتتناول هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد الخفي وأنواعه وأثاره وأسبابه، ووسائل مكافحته، والعقوبات الواردة بقانون الضرائب على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وتقييم العقوبات على جرائم التهرب الضريبي وتفعيلها للحد منه.</p>	

١٥	
العنوان	الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة [أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الاقتصادي، المؤتمر السنوي الثامن عشر، وحدة إدارة الأزمات، كلية التجارة بجامعة عين شمس، ٢٣ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣]
اسم المؤلف	فرج عبد العزيز عزت، أحمد فتحي عبد السميع حسن
اسم الناشر	كلية التجارة بجامعة عين شمس
سنة النشر	٢٠١٣
رقم الطلب	ملف إلكتروني
عدد الصفحات	٣٢ ص
المستخلص	تتناول الدراسة ثلاثة مباحث رئيسة، حيث يعرض المبحث الأول الرؤية الفكرية لصندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال سياسات تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص، والتي تتلخص في سياسات تخفيض الضرائب على الدخل، والإيرادات التي يحققها قطاع الأعمال الخاص، وتقديم الإعفاءات الضريبية على الأرباح والدخول التي يحققها رأس المال الخاص، ويتناول المبحث الثاني مبررات التوجه نحو الفكر التنموي لعلاج العجز في الموازنة العامة للدولة، وضعف دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتعرض المبحث الثالث لمبادئ وأدوات الفكر التنموي في علاج الموازنة العامة للدولة.

١٦	
العنوان	مكافحة التجنب الضريبي الدولي في ضوء أنشطة الاقتصاد الرقمي: هل هو ضرورة أم رفاهية؟
اسم المؤلف	مصطفى محمود عبد القادر
اسم الناشر	المركز المصري للدراسات الاقتصادية
سنة النشر	٢٠١٨
رقم الطلب	ملف إلكتروني
عدد الصفحات	٧٢ ص
المستخلص	تعرض هذه الدراسة لطبيعة أنشطة الاقتصاد الرقمي وما تفرضه من تحديات أمام النظم الضريبية القائمة، وتم تقييم المعاملة الضريبية لأنشطة الاقتصاد الرقمي في كل من قانوني ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وبيان مدى قصورهما عن فرض ضريبة الدخل والقيمة المضافة على الأنشطة الرقمية، كما تستعرض الدراسة أهم الجهود الدولية الحديثة في مجال فرض الضريبة على أنشطة الاقتصاد الرقمي، وأخيرا الإجراءات المحددة التي يتعين على الحكومة المصرية اتخاذها من أجل تطبيق أكثر فاعلية للضريبة على الأنشطة الرقمية.

<p>١٧</p> <p>العنوان</p> <p>اسم المؤلف</p> <p>اسم الناشر</p> <p>سنة النشر</p> <p>رقم الطلب</p> <p>عدد الصفحات</p> <p>المستخلص</p>	<p>النظم الجمركية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي مع رؤية مقترحة لعشور التجارة الإسلامية</p> <p>جلال جويده القصاص</p> <p>دار التعليم الجامعي</p> <p>٢٠١٨</p> <p>دراسات/٦٨٠٠٢</p> <p>٤٦٨ ص</p> <p>تختلف النظم الجمركية في الأصل من دولة إلى أخرى من حيث إن النظام الجمركي هو أداة السياسة التجارية سواء من حيث الحمائية أو مقتضيات الحصيلة الجمركية على اعتبار أنها إحدى الطرق الجبائية، مع أنه في الآونة الأخيرة تداخلت تلك النظم وتقاربت نظراً لجهود العولمة ومنظمتي التجارة والجمارك العالميتين. وتتناول الدراسة النظم الجمركية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد الإطار العام للضريبة الجمركية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، مع الإشارة إلى ضريبة القيمة المضافة التي ورثت ضريبة المبيعات في مصر، والإشارة إلى قواعد الاستيراد والتصدير المطبقة في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وتتناول أيضاً أحكام التهريب الجمركي، وعشور التجارة الجمركية، مع رؤية مستقبلية لاستعادة دور الدول الإسلامية الاقتصادي في مواجهة التحديات الدولية المعاصرة.</p>
---	--

<p>١٨</p> <p>العنوان</p> <p>اسم المؤلف</p> <p>اسم الناشر</p> <p>سنة النشر</p> <p>رقم الطلب</p> <p>عدد الصفحات</p> <p>المستخلص</p>	<p>نظم وإجراءات مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة</p> <p>صلاح الدين حسن السيسي</p> <p>مركز الخبراء الدوليين للتدريب والبحوث والدراسات العلمية</p> <p>٢٠١٨</p> <p>دراسات/٦٨٥٦١</p> <p>٥٧٣ ص</p> <p>تمثل جرائم الفساد المعاصرة هدماً لأعمدة وبناء المجتمعات، وتحدث تدميراً لاقتصاد الدول ودخل الأفراد والمجتمع، وهذه الجرائم لم تعد قاصرة على الإجرام المنظم المحلي بل امتدت إلى الإجرام المنظم الإقليمي والدولي، الأمر الذي دفع العالم كله للتصدي لها. وتتناول هذه الدراسة أهم جرائم الفساد المعاصرة، مثل: الكسب غير المشروع، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي، وغيرها، وأهم النظم والإجراءات المحلية والإقليمية والاتفاقيات والتشريعات الدولية في مجال مكافحة جرائم الفساد ومخاطرها على المجتمعات.</p>
---	--

كشأف المؤلف

اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
إبراهيم العيسوي	٣
أحمد فتحي عبد السميع حسن	١٥
جلال جويدة القصاص	١٧
حسن عبد الله علي سالم	٨
خالد درباله	٤
سهير أبو العينين	١٢،٧
صلاح الدين حسن السيبي	١٨
عبد الجليل البدوي	٦
عبد الفتاح الجبالي	١٠
عبد المنعم لطفي	١٣
عصام عمر أحمد مندور	١١
عمر أحمد صبري	١٤
فرج عبد العزيز عزت	١٥
لطيفة عبد العاطي حسن	٩
مرتضى محمد صلاح الدين	٥
مصطفى محمود عبد القادر	١٦،١
نيفين كمال حامد	٢
هبة خليل	٦

جمهورية مصر العربية
مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
ص.ب ١٩١ مجلس الشعب
١ شارع مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
ت: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢)
فاكس: ٢٧٩٧٩٢٢٢ (٢٠٢)
Email: info@idsc.net.eg
Library@idsc.net.eg